

## الأزمة والنزوح في الصومال

آنا لندي

هل تستطيع صدمات النزوح أن تتيح فرصاً لتغيير حدود الاستجابة لحالات النزوح المطولة؟

بدأ يتغير، سواء من ناحية العضوية (حيث يتحرك الناس من وإلى الصومال ثم بعد ذلك إلى بلدان جديدة)، أو الديموغرافيا (حيث يولد أناس ويموت آخرون وينشأ الأطفال في المنفى)، أو الجغرافيا السياسية (مع انخفاض تمويل المانحين وزيادة المخاوف الأمنية في كينيا وتحول الصومال إلى مسرح للحرب على الإرهاب الآخذة في التطور)، ونتيجة لسعي اللاجئين إلى إيجاد حلولهم الخاصة (بالبحث عن سبل للعيش بعيداً عن هياكل نظام اللاجئين الرسمي والمساعدات الإنسانية، غالباً عن طريق الانتقال السري إلى مناطق حضرية أو إلى بلدان أخرى).

ومع ذلك، فقد تجمدت الاستجابة الدولية للمشاكل التي يواجهها اللاجئون الصوماليون، بعدما هيمنت عليها استراتيجيات الاحتواء التي تخنق فرص الحياة لأعداد كبيرة من الناس الذين يعيشون في عالم النسيان منذ قرابة عقدين من الزمان. كما كان

الوكالات الإنسانية العاملة بتغيير المسرح السياسي الصومالي والتأثير السياسي لضعف الرقابة على توزيع المساعدات على النازحين داخلياً. وقد أسيء استخدام التصور السائد بوجود حالة طوارئ في الصومال كمبرر لعدم الاستفادة من الدروس وعدم التفكير في العواقب طويلة الأمد للقبول بتنازلات في المبادئ الإنسانية.<sup>٢</sup>

في الوقت نفسه، فإن حالة اللجوء المطولة في كينيا - البلد الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين الصوماليين - كغيرها من حالات اللجوء المطولة، كثيراً ما توصف بأنها حالة مزمنة وثابتة مع تصوير اللاجئين على أنهم أناس سلبيون ومنسيون ومكّدسون في المخيمات. وفي حين أن تعداد اللاجئين الصوماليين ظل مستقراً بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ (في حدود ١٥٠ ألف لاجئ)، فالحقيقة هي أن وضع اللاجئين

ترمز الصومال بالنسبة للكثيرين إلى حالة من الأزمة الدائمة، "ثقب أسود" من الموت والكوارث يخضع لعملية "تنمية عكسية". ومن الملاحظ أن مثل هذه الصور تسلب المناطق الصومالية التاريخ الذي صنعتته خلال العشرين عاماً الأخيرة. فهي تخفي حقيقة نشوء كيانات سياسية شبه وطنية أتاحت قدراً من الأمن المدني في أماكن معينة وفي أوقات معينة، كما يفوتها الطرق التي استطاع بها الناس أن يعدلوا من سلوكهم وسبل عيشهم للتكيف مع انعدام الأمن بل والاستفادة من الفرص التي يطررها النزاع<sup>١</sup>. فالحياة تستمر، حتى وإن كان بشكل يصعب على الغرباء تخيله.

ولكن وفقاً لرؤى العاملين في مجال المساعدات، فقد أدت الرواية الشائعة عن الأزمة الدائمة في الصومال إلى انتشار نوع من الجهل الوظيفي بين



نساء وأطفال نازحون في مخيم شيخ عمر في جوهر في الصومال، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

يوفر إطاراً مؤسسياً واضحاً للاجئين- تطبيقاً صحيحاً لَمَنَح اللاجئين حقوقاً مهمة، بما في ذلك حق التنقل داخل كينيا، مما كان سيتيح لهم استخدام قدراتهم الإبداعية وطاقاتهم علناً لإعالة أنفسهم ونفع البلد المضيف.

وتحدث حالات النزوح المطولة في الأساس نتيجة غياب الإرادة السياسية اللازمة لحل المشاكل في البلد الأصلي وإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين. فلا ينبغي النظر إلى الاضطرابات السياسية وصدمة النزوح الأخيرة في الصومال على أنها فصل من فصول القصة القديمة التي تتطلب نفس الاستجابة. ولكن لا بد من إدراك أنها مختلفة تماماً، ومن المهم استكشاف الاحتمالات التي قد تقدمها الظروف الحالية لتغيير حدود الاستجابة السياسية والإنسانية الدولية وخلق فرص جديدة للنازحين داخل وخارج الصومال.

آنا لندي (al29@soas.ac.uk) كانت مسؤولة أبحاث في مركز دراسات اللاجئين حتى أغسطس/ آب ٢٠٠٩ وهي الآن محاضرة في دراسات التنمية بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية (سواس) في جامعة لندن.

١. انظر آنا لندي (٢٠٠٩) [http://www.microconflict.eu/publications/RWP15\\_AL.pdf](http://www.microconflict.eu/publications/RWP15_AL.pdf)
٢. انظر فرانس برنار وكاترين-لون غرايسون (٢٠٠٩) وإريك أنبلد (٢٠٠٩) "خلق مجال للعمل الإنساني في الصومال"، أطروحة ماجستير، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.
٣. انظر <http://tinyurl.com/SomaliaCPA2005>
٤. حسن نور (٢٠٠٧) "حالة طوارئ داخل حالة طوارئ": النازحون الصوماليون" العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية <http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ28/29-31.pdf>

هل يمكن أن تتيح صدمات النزوح هذه فرصاً لتغيير حدود الاستجابة الإنسانية؟

### فرصة

على المستوى المحلي، قفزت منذ عام ٢٠٠٦ أعداد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في جنوب وسط الصومال، الأمر الذي دفع العاملين في مجال المساعدات إلى الحديث عن "حالة طوارئ داخل حالة طوارئ".<sup>٤</sup> وفي ظل نضال الوكالات الإنسانية غير المسبوق من أجل تقديم الإغاثة، قد تُفرض الظروف تغييراً استراتيجياً. فهناك علامات على وجود حوار داخلي أكثر تأملاً بين منظمات المساعدات ورغبة في الدخول في نقاش حول المبادئ والتنازلات والابتكارات الإنسانية. وبعد الضرر البالغ الذي سببه التدخل الأمريكي والإثيوبي في جنوب وسط الصومال، يبدو أن مزيجاً من زيادة التغطية الإعلامية وتنصيب رئيس جديد للصومال وتغيير الإدارة الأمريكية قد أفسح مجالاً لتعاطٍ سياسي أكثر إيجابية.

أما على صعيد اللاجئين، ففي حين تم التعامل مع الحالات المتزايدة منذ عام ٢٠٠٦ بالدرجة الأولى من خلال نظام اللاجئين القائم، إلا أن الأعداد الغفيرة من الوافدين قد تثير ملكة الابتكار. على سبيل المثال، فإن الحاجة إلى تخصيص المزيد من الأراضي لمخيمات اللاجئين قد أرغمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوزارات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى على التعاطي فيما بينهم بطريقة طالما كان يُوصى بها باعتبارها ضرورية لإيجاد وسائل للتغلب على مشاكل اللاجئين طويلي الأجل. وإذا ما طُبّق القانون الكيني للاجئين لعام ٢٠٠٦ - الذي

غياب الإرادة السياسية من جانب كينيا وأعضاء المجتمع الدولي سبباً رئيسياً في فشل المبادرات مثل خطة العمل الشاملة للاجئين الصوماليين<sup>٣</sup> في منتصف العقد الحالي.

لذلك فإن الروايات المتداولة التي تصور الوضع في البلد الأصلي على أنه حالة دائمة من الأزمات والاضطرابات، وتصوير حالة اللاجئين على أنها حالة من الركود المطول - وهي روايات يمكن التشكيك فيها عند تحليلها بدقة أكبر - يبدو أنها شكلت الاستجابات الدولية بطرق مهمة. وقد أُلقت الأحداث الأخيرة في المناطق الصومالية الضوء على ذلك، حيث أدى العنف الذي اندلع عقب طرد المحاكم الإسلامية ووصول الحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة (آنذاك) من إثيوبيا إلى السلطة في عام ٢٠٠٧ إلى حدوث صدمة نزوح هائلة. فبعد أن كان الناس في مقديشو يستطيعون التعامل - إلى حد معين - مع انعدام الأمن في المناطق الحضرية، فقد واجهوا اضطرابات كبرى ولجأ الكثيرون إلى الهجرة كاستراتيجية للبقاء. وفرغت أحياء بأكملها إثر لجوء الناس إلى مناطق أخرى في الأراضي الصومالية وفي الخارج. وفي بداية الأمر ارتفع عدد الوافدين إلى كينيا إلى مستوى لم نشهد له مثيلاً منذ أوائل التسعينات رغم غلق الحدود ومحاولات السلطة الكينية إعاقه وصول اللاجئين.

ومن المهم الاعتراف بأن هذه الحالة الجديدة من النزوح الجماعي هي كارثة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة، تختلف في حجمها وطبيعتها عن تلك التي وقعت في الأعوام السابقة، ولا يمكن تضمينها في رواية الأزمة المستمرة وحالة اللجوء المطولة. ولكن

## معالجة القضايا الرئيسية

### حسن نور

الصومال بلد يفوق فيه عدد المشاكل على عدد الحلول إذ يعاني نصف الشعب على الأقل من أزمة في الغذاء وسبل العيش، مما يشوش رؤية الفرق بين مستوطنات النازحين المحرومة والمدينة المزدهرة التي تقع فيها المستوطنات. وهناك أسباب عديدة للنزوح، فليست الحرب هي السبب الوحيد. إذ يشكل انهيار الدولة وانهيار الاقتصاد والتدهور البيئي بعض الدوافع الرئيسية للنزوح، إلى جانب الفيضانات وموجات الجفاف، وينبغي معالجة كل هذه العوامل المسببة للنزوح.

ومن بين الدروس المستفادة عبر السنوات أنه ليس من المفيد تقديم مساعدات إنسانية مستمرة لمئات الآلاف من النازحين داخلياً دون مساعدتهم ليكونوا منتجين وقادرين على كسب عيشهم. وإحدى الخطوات لتحقيق ذلك هي نقل النازحين داخلياً إلى مكان ثالث في نفس البلد يتيح لهم أن يكونوا منتجين اقتصادياً ولأطفالهم أن يتمتعوا بالأمان - يمكن مثلاً إعادة توطين بعض المزارعين النازحين في مقديشو إلى منطقة أخرى آمنة نسبياً في البلاد. وكان بعض هؤلاء النازحين أفضل مزارعي الصومال قبل اندلاع الحرب الأهلية وأصبح غيابهم عن

القطاع الزراعي ملموساً منذ نزوحهم في التسعينات. لذا يمكن لأي بلد مضيف الانتفاع من وجود هذه المجتمعات المنتجة للغذاء.

أما التدخلات التي تتجاهل جذور الأزمة فهي ليست أكثر من "ضمانات مؤقتة". وهذا يستدعي إعادة النظر في أسس التدخل ويبرر الحاجة إلى تطوير دعم أكثر تكاملاً للأشخاص المتضررين من خلال الفهم المنهجي للأزمة. فعلى سبيل المثال، ينبغي لوكالات المعونة التي تقدم الدعم للصوماليين أن تملك استراتيجية مزدوجة: وهي المساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية وفي الوقت نفسه التعامل مع احتياجات الإنعاش، مما يعالج المشاكل الجوهرية بشكل فعال مرور الوقت. فلن يفيد تنفيذ تدخل واحد فقط في الصومال وهو بالتأكيد مضيعة للموارد بشكل أو بآخر. لذا لا ينبغي أن تقع مسؤولية الاستجابة لهذه الأزمة على عاتق العاملين في مجال المساعدات الدولية وحدهم ولكن ينبغي أن يشارك فيها أيضاً صوماليو الشتات ومنظمات المساعدة المجتمعية، مما قد يساعد في تحديد الاحتياجات والتوسط في القضايا التي تدور حول خضوع الاستجابة للمساءلة والتصورات المحلية عنها.

حسن نور (HNoor@oxfam.org.uk) هو منسق الشؤون الإنسانية لدى منظمة أوكسفام البريطانية (<http://www.oxfam.org.uk>) في الصومال.